

على ما هنا ولو لفت صبغة نحو ابراهيم ثم قال جعلت  
مدلولها وامكن عادة خفا مثل ذلك عليه قبل  
والا فلا كما ياتي في النذر **فروع** مات مدين  
فسال وارثه دينه ان يريه ويكون ضامنا لما  
عليه فابراه على ظني صحة الضمان وان الدين انتقل  
الى ذمة الضامن لم يبع ابراهيمه بناء على ظني  
انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه لان الضمانات  
بشروط ابراهيم الاصيل ودليل بطلان ابراهيم قول الاموي  
يتعوم ولو صاحبه من الترخيمية صلح انكار  
نحو ابراهيم من خمسمية هانا صلح لم يبع ابراهيم  
على الترخيمية التي ابراهيمه الم لا وقع لهم لواتي  
المكاتب لسيدته بالنجوم واخذها منه وقال  
لما ذهب فانتحر ثم خرج ائمال مستحق بان عدم  
عقده لانه انما اعتقه بظن سلامة العوض وقولهم  
لواتي بالمبيع المشروط في بيع على ظني صحة الشرط  
بطل او مع علمه بفساد صلح ولا ينافيه صحة الرهن  
بظن الوجوب في المناهية لما ذكره التلخيصي ذلك  
قال وهذا يدل على ان باين الامر في نحو ذلك على ما  
اعتقدهم نحو انما في الباطن لا يواخذ به وتزويج الاما  
لقول القاضي الموافق لذلك من يوافق ويوجد  
من قوله في نحو ذلك انه لا بد في تصديقه من قرينة  
تقتضي

تقتضي بصدق ما ادعاه من الظن ووقع لجمع مقتضى  
وعنه اعماد خلاف بعض ما قرره ناه فاحذر ولو  
ابراه في الدنيا ودين الاخرى برى فيها لان الاحكام  
الاخرى منببه على الدنيا ويؤخذ منه ان مثله عكسه  
الان يقال انه ابراهيمه لكن صرحه تعليقه  
بالموت فيمكن ان يقال هذا مثله ولو قال ابراهيم  
مالي عليك وله عليه دين اصلي ودين ضمانات  
بري منه **فصل** في قسم الضمان الثاني  
وهو كفاية البدن وفيها خلاف اصله قول الشافعي  
رضي الله تعالى عنه انها ضيقة **الذهب** منه  
**صحة كفاية البدن** وهي التزام احصاء المكفول  
او جزء منه شايه كعشره او مالا يبقاه بدونه كزوجته  
او راسه او يله الى المكفول له لاطباق الناس عليها  
وميسر الحاجة اليها ومعنى ذلك انها ضعيفه  
من جهة القياس لان الجرايد دخل تحت اليد وينتشر  
تعيينه فلا يصح كفاية بدنه احد هذين **فان**  
**كفل** نفتح الغا فصع من كسرها **بدن** عده كغيره  
بنفسه لانه بمعنى ضم لكن قيل ايمه اللفظ لا يستعمل  
الاصحود يا بالباله ولعله بكونه الالفح اما كفل  
بمعنى عال كافي الية فتعد بنفسه دايما اي وصار  
في حديث الغامدية الاية البافية مزايده تأكيداً

Copyrighted material